الفهرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
مقدمة	01
الفصل الأول : استقلالية عضوية 'شكلية' ناقصة للسلطة القضائية في الجزائر	05
المبحث الأول : مبدأ الفصل بين السلطات والتنصيص الدستوري كمعياران ثابتان لتحقيق الاستقلال الشكلي للسلطة القضائية	07
المطلب الأول : دور مبدأ الفصل بين السلطات في حماية استقلالية السلطة القضائية	07
الفرع الأول : مفهوم مبدأ الفصل بين السلطات	07
الفقرة الأولى : تعريف مبدأ الفصل بين السلطات	07
الفقرة الثانية : مبررات الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات	09
الفرع الثاني : الأوجه الدالة على وجود فصل بين السلطة القضائية والسلطة التنفيذية	12
الفقرة الأولى : الفصل العضوي	13
الفقرة الثانية : الفصل الوظيفي	13
المطلب الثاني : معالجة دستورية واضحة لمسألة استقلالية السلطة القضائية في الجزائر	14
الفرع الأول : مرحلة ما قبل دستور 1989 واعتبار القضاء وظيفة	14
الفقرة الأولى : في دستور 1963	14
الفقرة الثانية : في دستور 1976	15
الفرع الثاني : مرحلة ما بعد دستور 1989 وتسليط القضاء	16
الفقرة الأولى : في دستور 1989	17
الفقرة الثانية : في دستور 1996 المعدل والمتمم	18

المبحث الثاني : قصور ضمانات الاستقلال العضوي للسلطة القضائية	20
المطلب الأول : سلطتي التعيين والعزل لأعضاء السلطة القضائية	20
الفرع الأول : تعيين القضاة	20
الفرع الثاني : نقل القضاة وعزلهم	22
المطلب الثاني : إنعدام الاستقلالية في تسيير الشؤون الإدارية والمالية للقضاة	23
الفرع الأول : تدخل السلطة التنفيذية في الجانب الإداري	23
الفرع الثاني : تدخل السلطة التنفيذية في الجانب المالي	25
الفصل الثاني : مدى الاستقلال الوظيفي "الداخلي" للسلطة القضائية في الجزائر	27
المبحث الأول : مبدأ المشروعية الإدارية كقيد لعمل القاضي الإداري	29
المطلب الأول : المقصود بمبدأ المشروعية الإدارية	29
الفرع الأول : المعنى اللغوي والإصطلاحي لمبدأ المشروعية الإدارية	29
الفقرة الأولى : الدلالة اللغوية للمشروعية	29
الفقرة الثانية : الدلالة الإصطلاحية للمشروعية الإدارية	30
الفرع الثاني : المعنى الفقهي لمبدأ المشروعية الإدارية	31
الفرع الثالث : المعنى القانوني لمبدأ المشروعية	32
الفرع الرابع : المعنى القضائي لمبدأ المشروعية	33
المطلب الثاني : تأثير مبدأ المشروعية الإدارية على وظيفة القضاء الإداري	34
الفرع الأول : في مجال ممارسة الرقابة على نشاط الإدارة	34
الفقرة الأولى : مبدأ الفصل بين السلطات كقيد	34
الفقرة الثانية : محدودية رقابة القاضي الإداري للسلطة التقديرية للإدارة	35

الفقرة الثالثة : عدم خضوع بعض الأعمال الإدارية لرقابة القضاء	37
الفرع الثاني : في مجال تنفيذ الأحكام الإدارة الصادرة في مواجهة الإدارة	39
الفقرة الأولى : صلاحية الإدارة في تأجيل تنفيذ الأحكام القضائية	40
الفقرة الثانية : امتناع الإدارة عن تنفيذ الأحكام القضائية	41
المبحث الثاني: تدخل السلطة التنفيذية في ممارسة الوظيفة القضائية	43
المطلب الأول : اللجوء المتكرر إلى هيئات من خارج القضاء العادي	43
الفرع الأول : القضاء العسكري	43
الفرع الثاني : القضاء الاستثنائي "المجالس القضائية الخاصة"	44
المطلب الثاني : الصلاحيات القضائية لرئيس الجمهورية	45
الفرع الأول : بصفته القاضي الأول في البلاد	45
الفرع الثاني : العفو الرئاسي	46
الفقرة الأولى : المقصود بالعفو الرئاسي	46
الفقرة الثانية : أنواع العفو الرئاسي	48
الفقرة الثالثة : الطابع النهائي لإجراء العفو الرئاسي	49
الفرع الثالث : إعمال آليات المصالحة والعفو	49
خاتمة	52
قائمة المراجع	55
الفهرس	62